مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٢٠٨ (الاستئناف ٢)
الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أنجابا	(ناميبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرينجر
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

00-70855
0070855

استؤنـفت الجلسـة السـاعة ١٠/٤٥ بتـاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل إثيوبيا أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تولي رئاسة هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية لمجلس الأمن بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. صحيح أن المسائل المتعلقة بالمرأة يجري تناولها في محافل مختلفة ولا سيما في ميادين التنمية وحقوق الإنسان. ونرى أن هذه المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن – نتيجة لمبادرة تحت رئاستكم – ستمكننا أيضا من تبادل الآراء بشأن حالة المرأة في الصراعات المسلحة. وهذا موضوع يدخل في ولاية مجلس الأمن.

وإنني أؤيد تأييدا تاما فحوى البيان الاستهلالي للسيد كوفي عنان أمس. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب ببياني السيدة أنجيلا كينغ والسيدة نولين هيزير لتذكيرنا بالطريق الطويل الذي يتعين علينا أن نقطعه لمعالجة الأخطار التي تواجهها المرأة في أثناء الحرب وأيضا خلال ما يُسمى بفترات السلم التي ترتكب فيها عادة جرائم كثيرة. ويجب علينا ألا ننظر فحسب في فترات الصراع.

ويجب الإشادة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على دعمها المباشر للمرأة في حالات الصراع وعلى عملها في إسماع صوت المرأة على الساحات الوطنية والإقليمية والدولية لصنع القرارات. ودور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تسهيل عقد مؤتمر جميع الأطراف في أروشا وفي تقديم توصيات المرأة البوروندية لاتفاق السلم النهائي، يبرز بصفة خاصة نهجه المبتكر والبنَّاء.

وترى إثيوبيا بصفة أخص أن التقييم الكامل لأثر الصراعات المسلحة على المرأة، ودور المرأة في بناء السلم جاء متأخرا. ونأمل أن يوصي المجلس بهذه المتابعة في مناقشة اليوم. ونثق ثقة كاملة بقدرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على دعم هذه العملية بالاعتماد على صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى والعمل الهام الذي يقوم به المجتمع المدني.

والواقع أنه لا تنقصنا المعرفة بمواطن الضعف في الوفاء الكامل بحقوق المرأة في جميع جوانبها. ومن ثم لن أكرر ما ذكره الآخرون أمس ببلاغة وبصورة أفضل. فمعظم الدول بما فيها بلدي وضعت تشريعات تحقق المساواة بين الرجل والمرأة. ومع ذلك فإذا نظرنا إلى البرلمانات والهيئات التشريعية التي فعلت ذلك، فإننا سنرى أن المساواة بين الرجل والمرأة لا تزال ناقصة.

وقد أجرينا مؤخرا الانتخابات الثانية المتعددة الأحزاب في بلدي. وأدلى عشرون مليون شخص بأصواتهم، كان نصفهم من النساء. غير أن نسبة ١٠ في المائة فقط من أعضاء البرلمان المنتخب البالغ عددهم ٥٤٠ عضوا كانت من النساء، على الرغم من أن نسبة النساء من المقترعين في بعض الدوائر بلغت ٨٠ في المائة. وقد شكلت النساء ١ في المائة فقط من أعضاء البرلمان الماضي. أما في الجهاز التنفيذي فالحالة أحسن نسبيا، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وهذا سيقتضي بذل جهود متواصلة ولكنها دؤوبة من النساء أنفسهن والرجال الذين يؤمنون حقا بالمساواة بين الرجال والنساء.

والمساواة لا تُلقى من السماء - ولكن على المرء أن يعمل جاهدا لتحقيقها. وعلى مر السنين، أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في هذا المجال، ولا سيما بقيادة السيد كوفي عنان. ففي بضع وكالات تجاوز عدد النساء في المناصب الكبيرة ٣٠ في المائة قبل سنوات قليلة. وفي اثنتين أو أكثر تحققت نسبة ٥٠ في المائة. لذلك، وفيما يمكننا بل وينبغي لنا أن نعمل الكثير، حان الوقت كي نحذو نحن، الدول الأعضاء، بما في ذلك بلدي، حذو منظمتنا العالمية. وربما يكون أفضل مكان تبدأ به الدول هو هذه القاعة. فربما نجعل البلدان الخمسة الدائمة العضوية قدوة بإيفاد نساء كممثلات لها. وقد يقول البعض ربما يُصبح عددهن أكثر من اللازم ولكن كان لدينا عدد من الرجال أكثر من اللازم طوال أكثر من خمسة عقود. ولن يضرنا أن نبدأ بالنوع التالي من الممثلين الدائمين. ولا ينبغي لمن تبقى منا أن يكون في الصفوف الخلفية. وأنا من جانبي سأعمل جاهدا وبأسرع ما يكون لتكون خليفتي في منصب الممثل الدائم امرأة.

وإني أقول هذا لأننا إن لم نجعل المرأة ممثلة بعدد كاف وعادل في جميع المستويات - جميع المستويات - في المجتمع، فإنه ما من كمية من البيانات الزاخرة بالحكمة التي ندلي بها في قاعة الجمعية العامة أو في مكان آخر ستحقق السلم والأمن لنساء بوجه خاص والبشرية بوجه عام. ونحن من جانبنا، في إثيوبيا، ملتزمون بأن نثابر على متابعة المكاسب الصغيرة التي حققناها وأن نبني عليها. وعلى الصعيد العالمي أيضا، ندعو الجميع إلى أن يفعلوا ذلك.

واستلهاما بروح مؤتمر قمة الألفية، دعونا نقتصد في الكلام ونكثر من العمل لأننا نقول إننا نعرف ما ينبغي عمله. وفي هذا السياق، إني أشاطر تماما السفيرة بني وينسلي، ممثلة استراليا، ما قالته في ملاحظاتها الختامية في وقت متأخر من بعد ظهر أمس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إثيوبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل ملاوي، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس بالإدلاء ببيانه.

السيد جويي (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): إن الذين ليسوا أعضاء منا في مجلس الأمن لا يجدون الفرصة لتهنئة وفد من الوفود على توليه رئاسة المجلس، ولذا فإنه مما يسعدني بوجه خاص صباح هذا اليوم أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وإني في غاية الامتنان على اتخاذكم المبادرة أثناء رئاستكم بعقد هذه الجلسة المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن.

إن حكومتي تُعلق أهمية كبرى على حماية وأمن النساء والفتيات، في حالات الصراع المسلح والسلام معا. والحروب والصراعات المسلحة تجلب معاناة وشقاء لا يوصفان للمجتمعات والأمم، لأنهما يستتبعان مستويات مرعبة من العنف والوحشية، باستخدام أي وسيلة ممكنة. وحروب وصراعات اليوم لا تميز بين الجنود والمدنيين وبين الراشدين والأطفال. وفي الوقت الراهن تجري معظم الحروب والصراعات في البلدان النامية، حيث يعيش معظم السكان في المناطق الريفية. وفي أغلب الأحيان تكون هذه الصراعات في داخل البلدان، وليست عبر الحدود. وتُشكل النساء والأطفال عددا لا يتناسب السكان المتضررين، ولذا فإنهم يعانون من الوطأة العظمى للعنف والوحشية.

والصراعات المسلحة تضر بالنساء والفتيات بشكل مختلف عن الرجال والصبيان. وخلال الصراعات لا تقتل النساء والفتيات، ويشوهن، ويختطفن، ويفصلن عن أحبائهن، ويتعرضن للجوع، وسوء التغذية، والنزوح القسري فحسب، ولكنهن أيضا مهددات دائما بالاغتصاب،

والعنف المنزلي، والاستغلال الجنسي والعبودية، والاتجار بهن والإهانة الجنسية والتشويه. والاغتصاب والعنف الجنسي الذي ترتكبه القوات المسلحة، سواء كانت حكومية أو جهات أخرى، بما في ذلك في بعض الحالات أفراد حفظ السلام، يزيد من إمكانية انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا. ولا غرو أن معظم ضحايا مرض الإيدز في البلدان النامية من النساء والفتيات. ويترك مرض الإيدز ملايين الأطفال يتامى، وفي معظم الحالات تقع المسؤولية عن رعايتهم إلى حد كبير على عاتق أشخاص مسنين.

وجميع هذه الأخطار المؤذية والمنتشرة التي تواجه النساء والفتيات لها آثار بعيدة الأمد على السلام الدائم والأمن والتنمية. والأمر المحزن أن النساء في معظم الحالات لا يعرفن أسباب نشوب الحروب والصراعات المسلحة، لأنهن إما ناقصات التمثيل أو غير ممثلات إطلاقا على مستويات صنع القرار.

وتشيد حكومتي بالأمين العام وتشكره ،وكذلك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية والبلدان المانحة على الجهود التي يبذلونها لحماية وكفالة الأمن والسلم للنساء والفتيات. وقد اعتمدت الجمعية العامة شتى الصكوك الدولية القانونية، ولا سيما الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية المصاحبة. وأنشئت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، واتخذتا خطوات كبرى للمساعدة على وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات. وأدرجت أشكال العنف الجنسي الآن كجرائم حرب في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأصبحت الأمم المتحدة، إلى جانب مسؤولياتها عن الإغاثة الطارئة، مشغولة على نحو متزايد بالجهود الرامية إلى حفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام. ومما يبعث على السعادة أن نلاحظ أن مجلس الأمن، حتى ولو استغرق خمسة عقود ليفعل ذلك، قد اعترف الآن بأهمية دور المرأة وزيادة مشاركتها في منع الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام.

بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا يمكن التوصل إلى الحلول الملائمة إذا استبعدت المرأة من آلية صنع القرار. وأنتم تعلمون، سيدي الرئيس، أن المرأة لا تزال ناقصة التمثيل في جميع جهود حفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. وينبغي عدم السماح باستمرار هذا.

ومع ذلك، فإن الطريقة الوحيدة لضمان حماية وأمن النساء والفتيات حقا في المدى البعيد هي منع حدوث الحروب والصراعات المسلحة. والأسباب الجذرية الرئيسية لمعظم الحروب والصراعات المسلحة الأخيرة قد شملت الفقر وعدم احترام حقوق الإنسان. وينبغي معالجة هذه العلل أولا. ويُذكِّر وفدي بأن قادة العالم قد تعهدوا في نهاية مؤتمر قمة الألفية، بالقضاء على الفقر وجعل حق التنمية أمرا واقعا لكل إنسان.

وهذا يعني تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في عملية صنع القرار. ويعني ذلك أيضا إشراك المرأة، ومشاركتها الكاملة، في كل المسائل، بما في ذلك حفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام، فضلا عن جلوسهن على طاولة المفاوضات، من المستوى الجماهيري إلى مستوى صنع القرارات.

ويطلب وفد بلادي إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن، حث الدول الأعضاء على كفالة أن يتضمن التدريب في مجال حقوق الإنسان وحفظ السلام وبناء السلام، الجميع – من المدنيين، والعسكريين، والشرطة، والمجتمع المدني،

والنساء أنفسهن، وأفراد حفظ السلام. وينبغي محاسبة من يرتكبون جرائم ضد المرأة، بما في ذلك أفراد حفظ السلام.

لنلتفت لنداء المرأة لإتاحة فرصة متكافئة لها للإعراب عن ما لديها من أفكار في المفاوضات السلمية الرسمية. ولنفعل ذلك الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ملاوي على كلماته الرقيقة الموجهة لوفد بلادي.

المتكلم التالي هو ممثل غواتيمالا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): أشكرك، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأود أن أشكر الأمين العام، والسيدة انجيلا كينغ، والسيدة نويلين هايزر على البيانين المسهبين اللذين أدليا بهما بالأمس.

ما كان يمكن لغواتيمالا ألا تشارك في مناقشة عن المرأة والسلام والأمن. وفي حقيقة الأمر، فإن السيدة لوس منديز، وهي شخصية قيادية هامة في مجتمع المنظمات غير الحكومية في بلدي، شاركت في الجلسة المغلقة التي انعقدت أمس الأول، والتي استمع فيها مجلس الأمن إلى مختلف ممثلي المنظمات غير الحكومية بشأن هذا الموضوع.

كما تعلمون جميعا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قام الطرفان اللذان ظلا يتحاربان فيما بينهما طوال عقود أربعة من الصراع بين الأشقاء، بوضع حد لصراعهما وذلك بتوقيع مجموعة من اتفاقات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ومجموعة من البلدان الصديقة. وتستهدف هذه الاتفاقات معالجة المشاكل الرئيسية التي كانت أصل الصراع. وتضمنت تلك المشاكل الفقر، والتهميش، والتمييز، وعدم المشاركة. وترد مسألة وضع المرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل تلك الاتفاقات، كهدف والتزام.

وعلى سبيل التقديم، يمكن للمرء أن يذكر العقبات الجمة التي تصادفها المرأة في غواتيمالا منذ غابر الزمن. إن غالبية السكان يعيشون في فقر. والنساء، وخاصة من يعلن أسرهن، من أضعف فئات السكان. وتوجد أعلى مستويات الأمية بين أولئك النساء، ولا سيما النساء من السكان الأصليين اللاتي يعشن في المناطق الريفية. وكان على المرأة أن تواجه عقبات خاصة، بما في ذلك التهميش، وعدم الحصول على الفرص المتكافئة، والتمييز، والعنف. وقد زاد من تفاقم هذه الحالة الآثار المترتبة على الصراع الداخلي المسلح، الذي جلب معه الموت، وحالات الاختفاء، والطرد، وكل أنواع المعاناة. وقد أرغمت أسر عديدة على ترك أماكن إقامتها التماسا للملجأ في بلدان مجاورة أو في مناطق من البلد بعيدة عن مناطق القتال. وقد شهد عدد الأرامل والنساء اللاتي يعلن أسرهن زيادة هائلة.

ونظرا لكل هذه الأسباب، وجد العديد من النساء في غواتيمالا أنفسهن عندما اتفق على إحلال السلام، في وضع ينطوي على صعوبات اقتصادية جسيمة وضعف اجتماعي. وكان لا بد من عملية موسعة وتفاوضية للمصالحة، وإعادة التوطين، والتعاون، مثلما كانت هناك حاجة لتضميد الجروح النفسية والبدنية العميقة التي خلفتها الحرب.

وخلال فترة السنوات الخمس تقريبا التي انقضت منذ توقيع اتفاق السلام الراسخ والدائم، تحقق بعض التقدم، وقد شمل ذلك عودة النازحين وإعادة توطينهم، وتقليص حجم الجيش، وإحراز تقدم في إصلاح النظامين القضائي والتعليمي، وإنشاء آليات لتيسير الحصول على الأرض. وفضلا عن ذلك، اعتمدت تدابير محددة لدراسة وتحليل حالة

المرأة، ووضع استراتيجيات لتحسينها. وكان هذا هو دور المحفل النسائي، الذي أدى إلى إنشاء مكتب مناصرة النساء من السكان الأصليين. وبعبارة عامة، أصبحت غواتيمالا اليوم مجتمعا أكثر انفتاحا وتعددية، وأكثر مشاركة عما كان عليه الحال قبل خمس سنوات. وفي الوقت نفسه، هناك قدر أكبر من الوعي العام بالحاجة إلى معالجة أوجه الظلم وعدم الإنصاف وتحقيق إصلاحات هيكلية عميقة سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية، التي لا غنى عنها لتحقيق السلام المستدام.

ولقد تزايدت في الأعوام الأخيرة القيمة الحقيقية لمشاركة المرأة في كثير من المجالات. ويمكن ملاحظة زيادة في عدد النساء المشاركات في برامج تدريبية وبرامج الشؤون المجتمعية. وهناك إمكانية أكبر أمام النساء للوصول إلى مناصب القيادة، كما تزايدت مشاركتهن في العمليات الانتخابية، وكذلك في الأنشطة السياسية وأنشطة المشاريع الحرة. ويضطلع عدد غير قليل من النساء بمناصب بارزة في البلد.

وفي الوقت نفسه، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وكما أوضحت السيدة منديز أمس الأول، فإن الكثير من التعهدات الواردة في اتفاقات السلام تنفذ بسرعة وفي التوقيت المناسب المتوخى في الأصل. ومن الواضح أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقات – وهي تعزيز انخراط المرأة في كل مجالات الحياة، وتيسير ذلك على نحو فعال وعلى كل المستويات ودون أي تمييز. وربما لم يكن من الممكن التنبؤ به بصورة كافية بتعقد الأمور التي ستأتي بعد ذلك، لا سيما وأن الجدول الزمني الأصلي القائم على أربع سنوات، قد تبين أنه غير كاف لمعالجة الصعوبات المتراكمة التي نواجهها. ولهذا السبب، فإن لجنة الإشراف على عملية السلام قد أعادت مؤخرا جدولة الامتثال للالتزامات. ولهذا السبب أيضا، نأمل أن تمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى نهاية عام ٢٠٠٣.

وفي الختام، فإن لدى غواتيمالا تجارب هامة للمشاركة بها في هذه المناقشة. وإنني أؤيد بكل قوة التوصيات التي قدمتها السيدة منديز أمس الأول، بشأن الدروس المستفادة من هذه التجارب – وهي دروس يمكن أن تكون مفيدة للدول الأخرى الأعضاء في هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غواتيمالا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لوفد بلادي.

المتكلم التالي هو ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة، أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود بداية أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا العميق للجهود التي تبذلونها لتعزيز دور المرأة في السلم والأمن الدوليين. كما نرحب ببيان السيدة كينغ والسيدة هيزل، وتعبيرهما عن شواغل المجتمع الدولي بالنسبة للنهوض بدور المرأة في السلام والأمن والتنمية المستدامة.

لقد تبوأت المرأة خلال العقود الماضية في العديد من الدول، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات الإقليمية والدولية، مراكز هامة؛ بل وأدت دورا بارزا لا يقل عن دور الرجل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، خصوصا بعد أن أثبتت جدارتها وقدرتها العلمية والتقنية الكافية للنهوض والتأقلم والاندماج مع الأحداث والظواهر المحيطة بمجتمعها وعالمها الخارجي.

بالرغم من المؤتمرات الإقليمية والدولية التي عقدت حول المرأة خلال العقدين الماضيين لمعالجة المشاكل والتحديات التي ما زالت تواجهها ولتعزيز مشاركتها في

الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، فإن دور المرأة في مجالات صون السلم والأمن الدوليين لم يرتق بعد إلى مستوى أهميته في العلاقات الدولية المعاصرة، لا سيما في وقت أثبتت فيه الأحداث المتلاحقة خطورة ما تتعرض له المرأة من تمييز عنصري وأشكال من العنف والاغتصاب والتطهير العرقي والديني والتشريد القسري، خاصة في المناطق والدول التي لا تزال تعاني من الحروب والتراعات وحالات الاحتلال، فضلا عن النتائج السلبية الناجمة عن التباينات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ما بين الدول المتقدمة والنامية، ولا سيما الأقل فقرا، والتي أدت إلى زيادة حدة الفقر والأمية والأمراض المعدية، والتمييز، والتي ساهمت جميعها بشكل خاص في زيادة معاناة المرأة والطفل.

إن استمرار هذه الأوضاع للمرأة في العالم، وخصوصا في المناطق التي ما زالت ترزح تحت حالات الاحتلال والحروب، لا سيما في القارتين الأفريقية والآسيوية وفي منطقة الشرق الأوسط، يفرض تحديات جساما بالنسبة للمجتمع الدولي؛ وهو ما يستدعي بالدرجة الأولى قيام مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ قراراته ذات الارتباط بهذه التراعات، وذلك بالتنسيق مع المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى من أجل إيجاد الحلول السلمية العاجلة لها. وبدون ذلك الالتزام ستظل شعوب هذه الدول، خصوصا النساء والأطفال، يعيشون في حالة من عدم الاستقرار والأمن المغذية لظواهر العنف والتطرف والإحباط.

إن دولة الإمارات، التي تتابع عن كثب ما تشهده الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من حالات متنامية وخطيرة للعنف والعدوان والحصار الإسرائيلي الموجه ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما المرأة والطفل، تدين بشدة موقف الحكومة الإسرائيلية الرافض حتى الآن لوقف هذه الجرائم والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان الفلسطيني.

وما تناقلته وكالات الأنباء العالمية للأسبوع الرابع على التوالي من صور وأخبار تجسد هذه الفظائع والانتهاكات الإجرامية، والتي كان منها على سبيل المثال مؤخرا، مقتل أم فلسطينية أمام أعين أطفالها التسعة، وامرأة أخرى مريضة كانت تحاول الوصول إلى مقر عملها، وثالثة مسنة تبلغ من العمر ٧٣ عام؛ فضلا عن التصاعد المفرط لأعداد القتلى والجرحى من الجانب الفلسطيني، لهو خير شاهد على ما ترتكبه القوات الإسرائيلية من انتهاك خطير لحقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للمرأة والطفل.

إن استمرار هذا الوضع يؤكد ممارسة بعض دول المجتمع الدولي سياسة ازدواجية المعايير عند معالجتها لهذه القضايا. وهو الأمر الذي رفضته دول المجتمع الدولي من خلال القرارات التي صدرت مؤخرا عن هذا المجلس وعن الجمعية العامة، لتعارضه شكلا ومضمونا مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقوانين والأعراف الإنسانية الدولية ذات الصلة، وسيادة واحترام القانون الدولي.

وعليه فإننا نطالب بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة ومحكمة جنائية دولية أسوة بالمحاكم الأخرى التي أنشأها الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، لمحاكمة مسؤولي ومرتكبي هذه الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، ولا سيما بالنسبة للمرأة والطفل الفلسطيني كخطوة نحو استراتيجية دولية رادعة من شأنها أن تحد من ظواهر العنف المتنامي والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية إزاء المرأة والطفل.

وختاما، إن دولة الإمارات تؤمن بأن حالات العنف والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، التي يتعرض لها المدنيون العزل، ولا سيما منهم الأطفال والنساء، من شأنها أن تخلق حالات وأوضاعا غير طبيعية قائمة على العنف والقهر وعدم المساواة والتمييز العرقي والديني. وعليه فإننا

نؤكد على أهمية نشر ثقافة السلام واحترام مبادئ حقوق الإنسان العالمية للمرأة، وحقوقها المشروعة التي كفلتها المعتقدات الدينية والقوانين والأعراف الوطنية والدولية ذات الصلة.

كما نؤيد أن تؤدي المرأة دورا رائدا في الشؤون الدولية، خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فضلا عن مشاركتها في صنع القرارات الدولية وعمليات حفظ السلام، وبما يكفل الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة على جميع الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هوننغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن شكري للرئاسة الناميبية على مبادرة عقد هذا الاجتماع المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن. وتقدر النرويج حقيقة أن هذه المواضيع تناقش في مجلس الأمن. كما أننا ممتنون للكلمات الافتتاحية الممتازة التي استمعنا إليها بالأمس وكذلك للبيانات الكثيرة الحافلة بالأفكار والمتعمقة التي ألقيت بشأن هذا الموضوع الهام جدا. لذلك سأوجز بياني الذي تم تعميم نصه الكامل.

تتطلب أية عملية سياسية مستدامة وتعزيز الديمقراطية مشاركة كاملة من المرأة. ويرتبط السلام وتجنب الصراع المسلح بصورة لا تنفصم بالمساواة بين المرأة والرجل وبالتنمية.

ولم تحصل المرأة بعد على فرصة المشاركة مع الرجل في جميع الميادين وعلى كل أصعدة الحياة العامة، لاسيما في صنع القرار ووضع السياسات. وهذا صحيح أيضا فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة ببناء السلام وصنع السلام وحسم الصراع. وفي الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في حزيران/يونيه من هذه السنة المنعقدة تحت شعار ”المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين“، كان موضوع المرأة والسلام والأمن من بين الميادين التي اتفق فيها على وجود ضرورة لتعزيز تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي هذا الصدد، أستميحكم العذر وأنوه بالبيان الممتاز للسفيرة الاسترالية ونسلي بالأمس بشأن مشكلة التوازن بين الجنسين والمساواة في منظومة الأمم المتحدة. ويمكن بالتأكيد القيام بالكثير هنا، ولديها بعض الأفكار الفذة بهذا الصدد.

يوجد الآن اعتراف أوسع بأن للصراع المسلح آثارا تدميرية مختلفة على المرأة والرجل وأن من الأهمية بمكان اتخاذ نهج حساس لنوع الجنس لتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويزداد الاعتراف بمساهمات المرأة في مجالات بناء السلام وصنع السلام وحسم الصراعات. واستحدث التعليم والتدريب في حسم الصراعات عن طريق اللاعنف. كما أن هناك اعترافا أكبر بضرورة إدماج منظور نوع الجنس في تخطيط وتصميم وتنفيذ المساعدة الإنسانية وتوفير الموارد الكافية لجعل هذا ممكنا. وتواصل وكالات الإغاثة الإنسانية والمجتمع المدني تأدية دور متزايد الأهمية في توفير المساعدات الإنسانية، بما في ذلك برامج لمواجهة احتياجات النساء والفتيات.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعلن أن النرويج سوف تستضيف حلقة دراسية للخبراء مكرسة لحالة المرأة في مخيمات اللاجئين، في وقت مبكر من العام المقبل.

ونرى أن قضايا نوع الجنس لم تحظ بتغطية كافية في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809). وهناك حاجة إلى تركيز

أوضح على دور المرأة كمصدر في تخطيط وتنفيذ عمليات السلام. والتقرير لا يتطرق أيضا بما يكفي إلى دور المرأة الإيجابي المحتمل وتأثير الصراع على النساء والفتيات. وهكذا فإن من الأهمية القصوى أن يعزز منظور نوع الجنس في متابعة التقرير. لقد رأينا المرأة كضحية فقط لفترة أطول مما ينبغي. والمرأة تمثل موردا لا يسعنا تجاهله. وتقرير الأمين العام عن تنفيذ تقرير الإبراهيمي خطوة في الاتجاه السليم بهذا الصدد.

في حزيران/يونيه من هذا العام اعتمدت، في ويندهوك بناميبيا، خطة عمل بشأن تنظيم منظور نوع الجنس في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد. ونحن نعتبر تلك الخطة بداية جيدة لوضع الالتزامات التي قطعتها الأمم المتحدة من قبل موضع الممارسة. كما تعتبر الوثيقة الاستعراضية للسيدة غراسا ماشيل عن تأثير الصراع المسلح على الأطفال والنساء مساهمة ذات شأن.

وقامت النرويج بالتكليف بإعداد دراسة بشأن النساء الجنود في حالات ما بعد الصراع. ونحن نعلم أن عددا من النساء يشاركن بالفعل بنشاط في الصراع المسلح، سواء كمحاربات أو كموظفات دعم. ونحن بحاجة إلى معرفة المزيد عن دورهن بعد الصراع. والمشاكل التي يصادفنها وكيفية إمكانية الاستفادة من مقدرتهن بصورة بناءة في حالة ما بعد الصراع.

ختاما، سوف تواصل النرويج الالتزام بقضايا المرأة والسلام والأمن. ويجب أن نسعى إلى التحقيق الكامل لإدراج نوع الجنس في جميع الأنشطة. إن الإرادة السياسية هي المفتاح، ومن مسؤوليتنا أن نجد أننا نحقق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): ينضم وفدي إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على الدعوة لهذه المناقشة عن المرأة والسلام والأمن. كما نقدر البيانات التي أدلت بها السيدة أنجيلا كينغ والسيدة نولين هيزر. ويسعدنا في هذا الموضوع أن نتشاطر أفكار رئيس جمهورية رواندا، السيد بول كاغامي، وجميع أعضاء مجلس الوزراء، لاسيما وزير نوع الجنس والمرأة في التنمية، فهم جميعا يعربون عن رأيهم المؤازر بقوة لتمكين المرأة من أجل السلام الراسخ والتنمية المستدامة. إن السلام شرط للتنمية المستدامة، ولدى المرأة الكثير الذي تقدمه.

في معظم المجتمعات الأفريقية التقليدية والحديثة في أرجاء العالم، كان تضامن كل شخص مع الآخر أفضل فرصة للسلام والأمن. ويتبلور هذا التضامن بالتدريج منذ الأيام الأولى من حياتنا، ونحن ندين بهذا إلى الأمهات والآباء بالطبع، أيا كانت شخصيتنا وأيا كان المكان الذي ننتمي إليه. والنقطة البؤرية لحياة الأسرة هي الزوجة، الأم، ''مواطنة'' العالم. ومن سوء الطالع أن ما تقدمه وتعطيه ليس دائما ما تحصل عليه بالمقابل عندما تشب الحروب وتحل المصائب. ولقد آن أوان أن يكون لها رأي في هذا على جميع المستويات وفي جميع المؤسسات.

إن جميع المشقات والمساوئ تنصب عليها ولكنها لا تستسلم أبدا. والقصص من رواندا تعلمنا جميعا أنه عندما تتسبب التوترات السياسية والعرقية في الصراع، تتجمع النساء كامرأة واحدة لاقتراح بناء الجسور بدلا من الجدران. لقد قام مجلس الأمن بعمل جيد ولكنه يستطيع أن يقوم بما هو أفضل، إنه يستطيع أن يساعد المرأة على هدم الجدران وبناء الجسور بين الناس والثقافات. وفي رواندا ما بعد الإبادة

تظل المرأة تتحمل عبء ومسؤولية رعاية الأطفال واليتامى والمسنين والأزواج في السجون. لقد قامت المرأة بالدور الكامل ''المعيلة'' وهي تتحمل تحديات متعددة رغم كون ٥٤ في المائة منهن أميات ومعظمهن يعيشن تحت مستوى الفقر.

الذين جعلوا النساء أرامل في رواندا، وفي بوروندي، وفي جزر البلقان، والذين قاموا باغتصابهن وتركهن مصابات بأمراض وعواقب من جميع الأنواع، بما في ذلك حالات الحمل غير المرغوب فيها والإيدز، مازالوا أحرارا يزاولون أعمالهم. إنهم يقتلون ويغتصبون المزيد من النساء والفتيات عبر الحدود في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي وأماكن أخرى تحت صمت الآخرين الذين يجب عليهم، على النقيض من ذلك، أن يعتقلوهم طبقا لكثير من قرارات مجلس الأمن واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي وقعنا عليها جميعا. وبدلا من ذلك فإن هؤلاء المجرمين لا يزالون يستأثرون باهتمام العالم، خاصة الموجودين في أروشا وفي سجون رواندا أو في مدن العالم الواسعة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يعودوا كما كانوا – أقصد من المجرمين والمغتصبين والقتلة – في اليوم الذي وافقوا فيه على الانضمام إلى صفوف قوات كبيلا وحلفائه الذين يثيرون مزيدا من الفوضى بينما يتعرض السلام والأمن للخطر. وتبدو هذه الهيئة عاجزة عن اتخاذ إجراءات حاسمة في الوقت اللازم.

ومما زاد الطين بله، أن العذاب لا يزال يخيم على النساء ضحايا الاغتصاب بوصفه سلاحا من أسلحة الإبادة الجماعية. وتجبر النساء بصفتهن شاهدات في المحكمة الدولية لرواندا، في أروشا، في الحقيقة على ذكر قصصهن في جمع كله من الذكور – القضاة والمترجمون الشفويون والأشخاص الآخرون جميعا كلهم من الرجال. وينبغي توجيه المزيد من الاهتمام بهذه الحالة كما ينبغي لمجلس الأمن أن يعالجها بسرعة إذا كان السلام والأمن للجميع، بمن فيهم النساء ضحايا الاغتصاب بوصفه سلاحا من أسلحة الإبادة الجماعية. فلنعين نساء مقتدرات – وهن كثيرات – للقيام بهذه الوظيفة. نحن لا نستطيع أن نقبل معايير مزدوجة حتى إن كان يتعين علينا أن نعيش معها.

ويؤكد وفد بلادي من جديد على أن وجود مجرمين، كهؤلاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يشكل تهديدا لأمن شعبنا وسيادتنا. رواندا موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحول بين هؤلاء المجرمين وبين قتل واغتصاب المزيد من النساء والفتيات والأطفال الأبرياء. رواندا موجودة هناك لإعادتهم مع كثيرين آخرين أخذوا رهائن. تقوم رواندا بذلك في إطار اتفاق لوساكا، حسبما تفاوض جميع الأطراف بشأنه واتفقوا عليه، ورحب به المجلس، وحتى الآن، لم يتغير اتفاق لوساكا بأي قرار من الأمم المتحدة، حسبما صرح بذلك خطأ ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أيلول/سبتمبر وحده، أي في شهر واحد فقط حالفنا الحظ حيث تمكنا من إعادة ٠٠٠ ١٧ شخص من شعبنا من النساء والأطفال والرجال من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا. وسوف نواصل إحضار رعايانا إلى رواندا التي ينتمون إليها، في إطار القانون. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع هذا الجهد ويسهم فيه باعتباره سعيا خالصا من أجل السلام والأمن بدلا من أن يظل صامتا ويتناول بإسهاب وتفصيل قضايا غير ذات أولوية. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن الشكر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للمساعدة التي قدمتها لنا وللعائدين الذين تجري حاليا إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، على غرار إعادة إدماج آخرين يزيد عددهم على مليون شخص تمت إعادتهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وفي ظل هذا الوضع من الجمود من جانب المجتمع الدولي وهذه الهيئة بصفة خاصة، فيما يتعلق بجمهورية

الكونغو الديمقراطية، ورواندا والمنطقة ككل - بالرغم من أني على علم بالجهود التي تبذل حاليا - اجتمعت النساء معا ليشكلن رابطات وطنية وإقليمية، وبمساعدة من الحكومة، أنشئت مجالس للمرأة وانتخبت ممثلات من القرى لتمثل تلك المجالس على الصعيد الوطني لأول مرة في تاريخ رواندا. ويتصدر بناء السلام جدول أعمال المرأة وله أولوية في شتى أنشطتها الإنمائية. ونحن نشجع النساء على مواصلة ذلك لأن لهن الحق في ذلك، ولأن هذا هو الإجراء الصحيح الذي ينبغي عمله. لقد فهمت النساء بالفعل أنه لن يكون بالمستطاع القيام بنشاط إنمائي إذا لم يتحقق السلام في الوطن وعبر حدودنا. ويمثل السلام والأمن المسؤولية الأساسية لهذه الهيئة وللمرأة الحق في أن تشارك فيهما، لاسيما حيث أخفقنا نحن الرجال. لقد أثبتت النساء أنهن قادرات على ذلك. فلنشركهن معنا ولنمكنهن من ذلك.

لقد قامت ناميبيا بمهمة كبرى، لتعزيز الدعوة من أجل المرأة، ومرة أخرى فإننا نهنئ ناميبيا وقادتها. وقامت رواندا، من جانبها، باستضافة مؤتمرين دوليين معنيين بالمرأة والسلام. المؤتمر الأول هو مؤتمر البلدان الأفريقية المعني بالسلام وقضايا الجنسين والتنمية، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٧، واعتمد إعلان كيغالي تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية. وعقد الثاني في حزيران/يونيه، بعنوان النساء بصفتهن شريكات من أجل السلام. ونظمه سفير الولايات المتحدة الحالي لدى رواندا وفريقه الموسع، الذي نعرب له عن شكرنا المخلص وتهانينا. وينبغي ترجمة استنتاجات وتوصيات جميع تلك المؤتمرات سواء ما عقد منها في كمبالا أو داكار أو جوهانسبرغ أو كيغالي أو ويندهوك إلى إجراءات لنضمن حصول النساء على ما هن جديرات به، في الوقت الملائم.

وفي محاولة لتعزيز السلام والأمن، اضطلعت النساء الرونديات بأنشطة هامة أخرى شتى جديرة بالذكر، ونستطيع أن نستفيد بها. النشاط الأول، هو برنامج يسمى حملة العمل من أجل السلام شنتها منظمة "Pro-Femme Twese Hamwe"، وهي منظمة جامعة تجمع معا منظمات غير حكومية رواندية. والنشاط الثاني هو قرية السلام التي شيدت بدعم من منظمة التحالف والتضامن من أجل المرأة الرواندية التي تقدم الدعم لأرامل الإبادة الجماعية؛ وتحمل اسم نيلسون مانديلا الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا وقد أهديت إليه تقديرا له. وثالثا، منحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة النساء الروانديات في عام ١٩٩٧ جائزة من أجل السلام والتسامح بسبب مبادرة السلام هذه. ورابعا وفي محاولة للإسهام في مجال حسم الصراعات وتعزيز السلام في المنطقة، استضافت رواندا المؤتمر الدولي الذي أشرت إليه سابقا، تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هذه الخبرات التي اكتسبتها رواندا، والخبرات التي اكتسبها كثيرون آخرون في المنطقة، وفيما وراءها، تتحدث بذاتها إلى المجلس وينبغي الاهتمام بها. وبصدد البحث عن السلام والأمن للجميع، ثمة استراتيجية من أفضل الاستراتيجيات لاتقاء الصراعات هي توسيع دور النساء بصفتهن صانعات سلام، بداية من مجلس القرية في المناطق النائية في أي بلد معين عضو في هذه المنظمة، وحتى هذه القاعة ذاتها، حيث يفترض ضمان السلام والأمن للجميع، دون أية تفرقة. المسافة التي ينبغي قطعها تبدو طويلة جدا، ولكننا متأكدون من أننا سنصل إلى هدفنا النهائي إذا مكنا المرأة من أن تشاركنا في العمل.

وحسبما عبر بحق في أفريقيا الرئيس كاغامي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، عند افتتاح المؤتمر المعنون النساء بصفتهن شريكات من أجل السلام،

"أخفق القرن العشرون في التسليم بدور المرأة في حسم الصراعات وفي السعي من أجل السلام. ومع ذلك يعلم الجميع أنه عندما تندلع الحرب، يتحمل النساء والأطفال أكبر تكلفة. لقد حان الوقت الآن لسد هذه الثغرة لأننا لن نتمكن بدون مشاركة أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا داخل حدودنا وخارجها، من التوصل إلى سلام دائم. ومنذ فترة طويلة من الزمن، نحيت النساء إلى مكان هامشي في ممارسة الأنشطة السياسية. ويتعين على الحكومات أن تضع الصكوك وتنشئ المؤسسات السياسية التي تمكن المرأة من القيام بدور هام في مجالات السلام والمصالحة وحسم الصراعات فليست الحروب وحدها هي التي تقوض السلام. إن انتهاكات حقوق الإنسان والظلم الاجتماعي والفقر ونظام الحكم السيئ هي بعض العوامل التي ينبغي بحثها بغية التصدي للصراع على عدة جبهات".

وفي الختام، ينبغي أن يؤدي التزام حكومة رواندا بزيادة مشاركة المرأة في إرساء وتعزيز السلام إلى توجيه المجلس وأعضائه إلى التصدي على النحو الصحيح لمسألتي السلام والأمن بمشاركة النساء. فهن لديهن خبرات يمكن الاستفادة بها، ولديهن إرادة قوية واضحة لتحطيم كل الأساطير والتحيز حول النساء وضدهن. المجلس بحاجة إلى أن يراعي المنظور الجنساني على غرار ما يراعيه الكثيرون منا هنا، بل إن على المجلس أيضا، وبخاصة، أن يعمل على إحضار النساء إلى طاولة المفاوضات لمساعدتنا في الوصول إلى سلام وأمن دائمين طال انتظارنا لهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل بوتسوانا، أدعوه إلى شغل مقعد إلى جانب طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواليفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): وفدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم هذه المبادرة في الوقت المناسب، وممتن لمجلس الأمن لا لأنه سلم بالجوانب المختلفة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن فحسب، بل لتأكيده أيضا على أهمية المشاركة المتزايدة للمرأة في عملية منع نشوب الصراعات وضمها بشتى جوانبها. ومن بين عدة وثائق معروضة علينا، تشهد على هذه الحقيقة على وجه الخصوص وثيقة مجلس الأمن S/PRST/2000/25. وفضلا عن ذلك، فإن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين عام ١٩٩٥، أسهم إسهاما ليس بقليل في تركيز اهتمام العالم على جدول أعمال المرأة والسلم والأمن. ونشكر أيضا هيئات الأمم المتحدة المختلفة التي تواصل تركيز الأضواء على موضوع المرأة والسلم والأمن. ونتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى السيدة كينغ المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، والسيدة هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على بيانيهما اللذين أدليتا بهما أمس، وعلى العمل الذي تواصلان الاضطلاع به في هذا المجال.

ومن المؤسف، أن العنف ضد المرأة ما زال أمرا مألوفا في بعض أنحاء العالم. ومن المؤكد أن هناك حاجة لتعزيز التشريعات أو سنها لكي نراقب العنف المنزلي أو نعاقب عليه، بما في ذلك الإساءة الجنسية للنساء والبنات.

وفي حالات عمليات السلام، ينبغي عدم التسامح في الانتهاكات التي ترتكب في حق المرأة، فيتعين أن يعاقب عليها، ويجب أن تتضمن عمليات دعم السلام وحدات متكاملة لشؤون الجنسين تضم الموظفين اللازمين والمستشارين في شؤون الجنسين. وينبغي ألا يغيب عن ذهننا أن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز بينهما والعنف أكثر تأثيرا على المرأة من الرجل. لذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص

في العمليات الميدانية للمتضررات وبخاصة اللاجئات من النساء والبنات.

وبالنسبة إلى بوتسوانا، مما هو مفهوم بصفة عامة ويتم القبول به تدريجيا أن العنف ضد المرأة، وبخاصة العنف المترلي، ليس مسألة عائلية بل جريمة خطيرة. ولذلك من المتوقع أن تعدل القوانين لأغراض المعاقبة على هذه الجريمة. وفي عام ١٩٩٧، أعيد النظر في جميع القوانين التي تتضمن تمييزا ضد المرأة في بوتسوانا.

وفي حالات الحرب والصراع، يشكل التمثيل المنقوص للمرأة على كل مستويات صنع القرار أحد المشاكل الرئيسية. وفي معظم الحالات، يتخذ الرجال أنفسهم الذين يشنون الحرب أو يشاركون في الحرب قرارات تتصل بالصراعات، ولكن المرأة هي التي ترعى ضحايا الحرب سواء نفسيا أو بدنيا. ولتمكين المرأة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي أهمية بالغة إذا ما كان لها أن تسهم بشكل فعال في صون السلم والأمن. وهذه الحقيقة بالغة الوضوح في إعلان ويندهوك الذي اعتمد في ناميبيا خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

وبوتسوانا تسلم بأن مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع صعد الحياة الخاصة والعامة إنما هي قضية حقوق هامة للإنسان. وإذ تحاول بوتسوانا توطيد الصلة بين السياسة وحقوق الإنسان تبذل الجهود بثبات للتوصل إلى ثقافة محايدة بين الجنسين فيما يتعلق بالتثقيف والتعبئة والتأثير والدعوة على الصعيد السياسي. وتسهم المنظمات غير الحكومية في تحقيق ذلك.

ولدى مناقشة قضية المرأة والسلام والأمن، لا يمكن أن نغض النظر عن موضوع الأطفال في الصراعات المسلحة، الأطفال الذين يخضعون يوميا للاغتصاب الجماعي والتطهير العرقي والإبادة الجماعية. وفي هذا الصدد، نشيد بتقرير ماشيل لعام ١٩٩٦ الذي أوضح بجلاء أن من غير الممكن أن نفهم فهما تاما الأثر الكامل للصراعات المسلحة على الأطفال إلا من خلال الربط بينها وبين آثارها على المرأة والأسرة والمجتمعات المحلية أو من خلال النظر إليها في سياقها.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أتطرق إلى مجال المرأة والصحة. وفي بوتسوانا توجد عقبات تتعلق أساسا بالعادات والتقاليد الثقافية السلبية التي علينا أن نتجاوزها. وتواصل الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بذل الجهود لمعالجة هذه المشاكل. وفي الوقت الحاضر، يتمثل شاغلنا الأساسي في وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الذي، مثلما هو الحال في معظم البلدان الأفريقية، يدمر بلدنا مع استهدافه المرأة على وجه الخصوص. والأمم المتحدة وأجهزة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مطالبة بأن تتصدى بقوة لمشكلة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في أفريقيا وخارجها، بما في ذلك المناطق التي تتعرض لصراعات مسلحة.

وختاما، تقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية زيادة الوعي العام بالدور الإيجابي لإدماج شؤون الجنسين في مسائل السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بوتسوانا على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتاري (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة

المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن. وهذه القضية الموضوعية تحتاج إلى زخم أقوى في عالم يعاني من الصراعات.

ونقدر البيان الاستهلالي للأمين العام كوفي عنان، وكذلك البيانين اللذين أدليتا بهما أمام المجلس السيدة أنجيلا كينغ، الأمينة العامة المساعدة، والسيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وفي ثقافتنا، تعد المرأة مصدرا للقوة. ويقول أحد الأشعار القديمة باللغة السانسكريتية إن الله يوجد أينما تحترم المرأة. ودون الطعن في إخواننا الرجال، أقول إن كثيرا ما تكون المرأة قائدة أكثر رحمة وفعالية، وإذا كان عليها أن تواجه مشكلة، فهي تعالجها من جذورها.

وأضرب لكم مثالا على ذلك، قبل سنوات قليلة، نهضت النساء في بعض المناطق النائية من نيبال لتصحح وضعا اجتماعيا واقتصاديا سيئا. ففي تلك المناطق الفقيرة كان الرجال يبددون دخولهم الهزيلة على الكحول، وكانوا يعودون إلى ديارهم ثملين ويتشاجرون مع زوجاتهم ويضربونهن وأبناءهم وهم في حالة من الغيبوبة الثملة.

والنساء اللائي ضقن ذرعا من ذلك، ضغطن على الحكومة لتحريم الخمر في هذه المناطق وبمجرد عدم عثورهم على خمر، ازدادت مشاركة الرجال في العمل المترلي وتناقص العنف المترلي وحصلت الأسر على غذاء أفضل بعد أن أحسن استخدام الدخول وانتهى تعرض الأطفال إلى الخمر والعنف. وفرض رقابة على الخمر أمر صعب في عالم يسيطر عليه الرجال، بيد أننا حققنا نجاحا في هذا الشأن.

وقد خلصت العديد من الدراسات إلى أن النساء يتجهن إلى أن يكن أكثر إخلاصا وأكثر رحمة وأكثر جدارة بالثقة؛ ويتجهن أيضا إلى أن يكن أكثر حذرا في استخدام مواردهن. ويوضح برنامج القروض الصغيرة في نيبال أن النساء أقل عدم وفاء بالدين وأن مدخراتهن تستخدم لزيادة تلبية احتياجات الأسرة وأن معدل تسديدهن للديون أعلى من نظرائهن من الرجال.

وفي حالات الصراع، تصبح المرأة ضحية الاعتداء الآثم والعنف. فتتعرض للتحرش، والإيذاء، والتشويه، والبتر، والاغتصاب وتجبر على تحمل عار الاعتداء الآثم عليها، بل وتقتل. وكثيرا ما تشهد التحرش الفظيع بأطفالها. وتعلم ألم فقدان زوجها وابنها في الحرب. وتعلم موضع الألم مباشرة. وقد يرغب الرجال دون وعي فيما يثيره الصراع من مغامرة. أما المرأة فيزيد احتمال نبذها للعنف على نحو أكثر انتظاما. ولهذه الأسباب وغيرها، من المرجح أن تكون المرأة أكثر التزاما من الرجل بحسم التراعات بطرق أكثر سلمية من الرجل.

وتشكل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم. وتسفر الصراعات عن ضحايا من النساء والأطفال أكثر من الرجال. وتتمكن المرأة من القيام بمعظم الأشياء التي يقوم بها الرجل، من تسلق جبل إيفرست إلى حكم بلد ما. إلا أنه نادرا ما تتصدر المرأة حتى الآن حسم التراعات، أو منع الصراعات، أو حفظ السلام. ولم تحصل بعد على المساواة أو تجد المكان اللائق بها في المجتمع. وهذا يجب أن يتغير.

وقد سبق أن اتفقنا على إحداث التغيير. وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعدد من الاتفاقيات الأخرى، بما فيها تلك المعنية بالقانون الإنساني، سبق أن وضعت برنامج العمل اللازم لذلك. وكل ما يلزم أن نفعله هو أن ننفذ هذه الأحكام في واقع الحياة لكي نجعل المرأة تتمتع بالمساواة في جميع مناحي الحياة، ولكي نجعلها تستخدم إبداعها في حل مشاكل العالم.

ونرى ثلاثة أدوار متميزة للمرأة في مجال السلم والأمن في إطار الأمم المتحدة. أولا، لا بد أن تعمل الأمم المتحدة على تمكين المرأة في جميع أنحاء العالم، بتشجيع المساواة وتنفيذ أحكام حقوق الإنسان التي سبق الاتفاق عليها. وثانيا، يجب إرسال عدد من النساء إلى الميدان، على نحو أكبر مما حدث حتى الآن، بوصفهن حافظات للسلام، وصانعات للسلام. وعندئذ يمكن أن يشعرن على نحو أفضل بحقائق الواقع في الميدان، وأن يستخدمن هذه التجربة في صياغة استراتيجيات مستنيرة من أجل إرساء السلام الدائم. وثالثا، يجب أن يكون لدينا عدد أكبر من النساء في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة على مستوى رسم السياسات. فسيجلبن مشاعرهن الرقيقة ونظرة جديدة إلى أعمالهن. ومن المرجح أن يضعن الصراعات في منظرها المناسب، ويحاولن النظر إلى المشاكل في مجموعها ووضع الحلول على نحو شامل.

ومع ذلك، فكلمة تحذير واجبة هنا. يجب على المرأة أن تعمل جاهدة على سد الفجوة واللحاق بالركب. وعليها أن تبذل المزيد من الجهد لكي تكتسب المهارات والقدرة التنافسية. وعليها أن تناضل من أجل تمكينها. ولن تثمر التعهدات السخية بالمساواة إلا إذا أخذت المرأة بزمام المبادرة لكي تتفوق وتقود عملية التغيير. والحصص القائمة على أساس نوع الجنس بوصفها حلا متعجلا أمر معقول. ولكن النوعية الجيدة هي التي تبقي على مكاسب المرأة في نهاية المطاف، وليست الحصة.

ولما كانت المرأة تتفوق في الرعاية، والتدبير، والمحبة، والتوازن في الحياة اليومية، فلتستخدم كذلك مهاراتها، وحماسها، وحذرها، وشفقتها لكي تعزز السلام والأمن في هذا العالم الذي يطحنه النزاع. وإذا تمكنت من إحلال السلام في دارها وقريتها، أمكنها أن تفعل نفس الشيء في بلدها وفي العالم. ومن المؤكد أن الشراكة بين الرجل والمرأة ستجلب تعاونا هائلا.

وختاما، نعتقد أنه يمكن للمرأة أن تحدث تغييرا إذا أتيحت لها الفرصة. ولهذا، فلندع الأمهات والأخوات في العالم يرسين السلام والأمن في القرن الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيبال على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل ناميبيا، وباسم وزير خارجية بلادي، الذي لم يتمكن من أن يكون معنا هذا الصباح نظرا لارتباطات على نفس القدر من الأهمية.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تهانيّ القلبية للأمين العام على مشاركته الشخصية في هذه المناقشة، وعلى بيانه الهام. إننا نفخر به، ونؤيد تأييدا كاملا قيادته في هذا المسعى وفي غيره من المساعي الهامة.

لقد أسهمت السيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة للأمين العام، المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، إسهاما بناء في هذه الجلسة، وأنا أشكرها على جهدها الممتاز. ولم يكن التحضير لهذه الجلسة ليكلل بالنجاح دون التعاون والمشورة المقدمين من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشكر السيدة نويلين هيزر، مديرته التنفيذية على تفانيها. ويقدر الجميع تقديرا عظيما الجهود المستمرة التي يبذلها الصندوق لتقديم المساعدة إلى أنشطة السلام النسائية على المستوى الجماهيري. لقد قدمت لنا هاتان المسؤولتان البارزتان لدى الأمم المتحدة وجهات نظر فريدة، وحقائق واقعية، ومقترحات عملية لاتخاذ الإجراءات. وأتقدم بالشكر كذلك لجميع الوكالات على إسهاماتها ودعمها.

وهذه المناقشة المفتوحة الأولى من نوعها التي يعقدها المجلس. ومما يبشر بالخير أنها تعقد في عيد الأمم المتحدة لعام

٢٠٠٠. لقد صدر ميثاق الأمم المتحدة قبل خمسة وخمسين عاما. ومع ذلك، فقد استغرق المجتمع الدولي عقودا كثيرة لكي يعترف بأن المرأة من الضحايا الرئيسيين للحرب، والصراع، وانعدام الأمن. ولهذا، يجب معاملتها بوصفها شريكة لا غنى عنها في صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا، تشكل جلسة اليوم بداية جديدة وهامة لمجلس الأمن؛ وينبغي للمجلس أن يستفيد، بوحي من ضميره، من الإسهامات التي يمكن للمرأة أن تقدمها في معالجة قضايا الدبلوماسية الوقائية، ومنع الصراعات، وحماية النساء والفتيات في الصراعات المسلحة وصنع السلام، وعمليات حفظ السلام والدعم.

وصور الفيديو التي رأيناها جميعا في بداية هذه الجلسة تروي القصة بأكملها مع كل آثارها. ولا يمكن لأحد أن ينكر تحمل المرأة للعبء الثقيل في مؤازرة المجتمعات المحصنة، في الوقت الذي تقوم فيه برعاية المصابين وضحايا البؤس، والعنف أثناء الصراعات المسلحة. ومما يؤسف له أنه عادة ما يسيطر الذكور على مفاوضات السلام، فتكون النتيجة عدم الاستخدام الكافي لقدرات المرأة في منع الصراع، وحسمه، وتسويته، والتجاهل المتعمد لشواغلها.

ويؤثر الصراع المسلح على المرأة بطرق خاصة. وتبرهن المرأة على ذلك مرارا وتكرارا، ولكن بلا جدوى، كما يبدو، فهي ضمن أول المدنيين الذين يصبحون لاجئين أو مشردين داخليا. ومع ذلك، فهي التي يتوقع منها أن تعنى بالأطفال الذين يتركون في حالة من اليأس والمعاناة. وتتحمل المرأة مسؤولية جمع الشمل، والنهوض بحياة الأسر وتشجيع الوئام الاجتماعي بعد انتهاء الحرب. ومع ذلك، لا توجد تدابير خاصة ترمي إلى مساعدة المرأة أثناء الصراع المسلح وبعد انتهائه. وتأثير الحرب والموت على الأطفال يتطلب اهتماما هادفا بدرجة لا تقل عن الاهتمام الذي تتطلبه الآثار السلبية ذات الصلة على المرأة. وبما أننا نستعرض عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وبصفة خاصة وجب أن يكون لدينا تفهم أفضل لتأثير الصراع على النساء والفتيات لكي نكفل لهن ما يلزم من الأحكام الكافية لسلامتهن وحمايتهن.

وفيما يتعلق بالأطفال، ينص قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)، المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، على جملة أمور منها أنه

> ”يحث الدول وجميع الأجزاء ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على تكثيف جهودها لكفالة وضع نهاية لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي، وذلك من خلال الجهود السياسية وغيرها من الجهود بما في ذلك تشجيع توفير بدائل أمام الأطفال تثنيهم عن الاشتراك في الصراعات المسلحة“. (الفقرة ١٣)

والقيام بهذا يخفف عبء الأم والمرأة بشكل عام. وأود هنا أن أعرب عن الامتنان للرئاسة الجامايكية خلال شهر تموز/يوليه لدفعها هذه المسألة العزيزة علينا خطوة أخرى نحو مركز الاهتمام.

لم يحدث من قبل أن كان الإحساس بضرورة مشاركة المرأة على قدم المساواة على طاولة السلام أكبر مما هو عليه اليوم. وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين، جرى التأكيد على هذا الموضوع بشكل متكرر، ووجهت نداءات قوية من أجل إحلال السلام العالمي وإنهاء الصراعات المسلحة والمعاناة الإنسانية. وتلك الصيحات من أجل السلام والأمن الإنساني لا تزال مدوية بقوة. ويجب أن نستمع إلى المرأة وأن نشركها في البحث عن حلول دائمة. إن للمرأة الحق في المشاركة في جوانب عمليات السلام، وفي مفاوضات السلام وتنفيذ

الاتفاقات وأيضا في رصد الأوضاع في فترات ما بعد الصراع، وتعزيز السلم وإعادة البناء.

إن العنف القائم على الجنسانية ضد المرأة والبنت ثابت على نطاق واسع، ويتطلب القيام بحملة توعية دولية لإنهائه بصورة تامة. وناميبيا ترحب بالاقتراح بأن تعد الأمم المتحدة قائمة مفتوحة بالنساء المؤهلات للتعيين وشغل وظائف حساسة في المنظومة. إن المرأة تشكل نصف المجتمع، وتمتلك نصف القوة الفكرية والخبرة في العالم.

لكي يبدأ حدوث هذا، فإن الأفكار، وبخاصة أفكار الرجال، يجب أن تتغير ويجب أن يحل محلها فكر جديد وبداية جديدة للأمم المتحدة في مجال حل الصراعات وحفظ السلام. وقد حان الوقت للابتعاد عن تصوير المرأة كضحية فقط للصراع، والنظر إليها، وهذا أهم، كمشاركة على قدم المساواة في كفالة السلم والأمن في العالم.

العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب، يستخدم في حالات الصراع، سلاحا من أسلحة الحرب في انتهاك منعدم الضمير لحقوق الإنسان للمرأة ولكرامتها. ولقد حان الوقت وأصبح من المحتم أن تسخّر القوة الكاملة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان بشكل فعال ضد كل منتهكيه.

وناميبيا تؤيد تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وعلى المشاركة بشكل كامل في صنع القرار على جميع المستويات. وينبغي أن تستمر مشاركة المرأة بأعداد أكبر في الجهود الجارية لتعزيز السلم وحل الصراعات، بما في ذلك عن طريق تعيين نساء أفريقيات مؤهلات مبعوثات خاصات وممثلات للأمين العام للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا الشأن ترحب ناميبيا بإسهام لجنة المرأة الأفريقية المعنية بالسلم والتنمية، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وينبغي بذل الجهود لتعزيز المزيد من التعاون معها. ونحن مقتنعون بأنه بمجرد إنشاء وحدة معنية بقضايا الجنسين في إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ستنشأ علاقة مع لجنة المرأة الأفريقية.

إن ولايات بعثات السلام وعمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام بحاجة إلى أحكام تتعلق بحماية المرأة. وينبغي أيضا أن تكون للمرأة أدوار رفيعة المستوى في عمليات السلم والأمن الميدانية على مستويات عليا لصنع القرار والإدارة. لقد حدثت بداية طيبة نرحب بها، تتعلق بوحدة للمسائل المعنية بقضايا الجنسين في بعثتي حفظ السلام في كوسوفو وتيمور الشرقية. ونحن نشجع الأمين العام على إنشاء وحدات مماثلة في بعثات حفظ السلام الأخرى. لقد أوفد مجلس الأمن بعثات ناجحة لتقصي الحقائق إلى مناطق صراع مختلفة. ونرى، أنه ينبغي أن يُضَم خبير أقدم في مسائل الفوراق بين الجنسين إلى تلك البعثات، حتى يمكن للمجلس أن يحصل على تقدير كامل للبعد الجنساني في الصراعات الدائرة أو المحتملة.

في الشهر الماضي فقط أثنى زعماء العالم، في مؤتمر قمة الألفية، على التقرير (S/2000/809) الذي أعدته اللجنة المعنية بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، ودعوا إلى دراسته في وقت مبكر وتنفيذ توصياته المهمة في وقت مبكر أيضا. وناميبيا، شأنها شأن بلدان أخرى ممثلة هنا، تأسف لافتقار تقرير الإبراهيمي إلى تأكيد واضح قاطع للمنظور الجنساني وللدور الفعال للمرأة في حل الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. وهذا الإغفال المؤسف وأوجه القصور الأخرى ينبغي إصلاحها خلال عملية التنفيذ.

وفي هذا السياق، نظمت إدارة عمليات حفظ السلام حلقة دراسية ناجحة حسنة التوقيت، عقدت من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ في ويندهوك، بناميبيا. وكان

موضوعها تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد. والحكومة الناميبية وشعب ناميبيا تشرفا تشريفا كبيرا بأن استضافا تلك الحلقة الدراسية وقدما كل دعم ممكن لضمان نجاحها. وخطة عمل ناميبيا، توصي بجملة أمور، منها:

”في مرحلة التخطيط لبعثة جديدة، يتعين الأخذ بالدروس المستفادة من البعثات الجارية والبعثات السابقة فيما يتعلق بقضايا الجنسين“. (S/2000/693، المرفق الثاني، الفقرة ٤)

وأنه

”ينبغي أن يشمل الشكل الحالي لتقديم التقارير، ولا سيما فيما يتعلق بتقارير الحالة والتقارير الدورية للأمين العام، التقدم المحرز فيما يتصل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة بعثات حفظ السلام“. (الفقرة ٨)

وناميبيا تؤيد تأييدا تاما خطة العمل وتحث جميع المعنيين على مراعاة المقترحات الواردة بها عند وضع أهداف السياسة وخطط التنفيذ فيما يخص تقرير الإبراهيمي.

لقد أتيحت لوزير الشؤون الخارجية لبلادي، بصفته السابقة في جهاز رئيسي آخر من أجهزة الأمم المتحدة، فرص عديدة، لتناول العديد من المسائل الاجتماعية والإنسانية الموضوعية، وعلى وجه الخصوص خلال الدورات الاستثنائية الرئيسية الثلاث للجمعية العامة المتعلقة، على التوالي، بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وبيجين + ٥ وكوبنهاغن + ٥. وأيضا، كمتابعة لتقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)، أنشأنا فريقا عاملا لرصد عمليات التنفيذ. وقد حصلنا على التقرير الأول لذلك الفريق العامل، الذي أعده باقتدار كبير الممثلان الدائمان لأسبانيا وسنغافورة، اللذان أشكرهما شكرا قلبيا مرة أخرى على عملهما الممتاز وعلى تفانيهما.

لقد أشير إلى أن السلم والأمن والتنمية الاجتماعية يجري تقويضها دون توقف ودون استثناء بطريقة أو بأخرى عن طريق التوفير السهل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن جميعا متفقون الآن بشأن الآثار المدمرة لهذه الأسلحة المميتة على السكان المدنيين في أفريقيا وفي بلدان نامية أخرى.

وأعرف أن هذه المسألة الملحة ستعالج على نحو منسق في المستقبل القريب في مالي. ولا داعي للقول بأن من الواضح أن هذا النوع من الأسلحة يسهم في إطالة أمد الصراع المسلح ويفرض حالات من الحرمان الشديد، وبخاصة على النساء والأطفال. وللسبب نفسه، ينبغي أن تراعي عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة توطينهم وتأهيلهم الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة.

ولا يمكن أن تغفل حملات التوعية بالألغام الأرضية وأنشطة تطهير الألغام شواغل الضحايا الحقيقيين، أي النساء والأطفال، واهتماماتهم. وكما قلت في سياق آخر، فإن المرأة في الحقيقة لا تستجدي عطفا، بل هي في واقع الأمر تطالب بحقوقها وفرصها المشروعة في أن تسهم في السلام والتنمية والرخاء.

وتشير الآراء التي أُعرب عنها اليوم إلى أن صون السلام والأمن هو جهد جماعي. وينبغي لذلك أن يشترك فيه جميع النساء والرجال في سبيل مصلحتنا المشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، دعونا نحيل كلماتنا إلى أفعال لكي نجعل عالمنا مكانا يعمه السلام والأمن من أجل هذا الجيل والأجيال المقبلة.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي لهذه الجلسة. وستحدد جلسة مجلس الأمن التالية لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال بالتشاور مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.